

الترجمة البيانية عند الجاحظ محاولة للناسيس

*Al Jahiz's demonstrative Translation is
an attempt to establish and set up*

خمسة لحسن*
كلية اللغة العربية بمراكش (المغرب)
Lahcenkhemissi3@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/24 تاريخ القبول: 2020/11/06 تاريخ النشر: 2020/12/01

ملخص

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على جهود أبي عثمان الجاحظ في معالجة قضية الترجمة والإشكالات التي تطرحها من خلال عرض و مناقشة آرائه حول الترجمة ونظرة إليها، وهي نظرة تنم عن وعي مبكر بأن الترجمة بالأساس قضية لغوية لا تنفصل مسائلها عن مسائل اللغة من جهتي المصدر والهدف، وبالنظر إلى أهمية البيان عنده كخاصية إنسانية فريدة تحقق الفهم والإفهام، فقد حرص الجاحظ على ربط الترجمة بالبيان ربطاً شديداً في محاولة منه لتأسيس ما يصطلح على تسميته بالترجمة البيانية.

الكلمات المفاتيح: الترجمة؛ البيان؛ الترجمة البيانية؛ الجاحظ.

Abstract

This article attempts to shed light on the efforts of Abu Othman Al-Jahiz in dealing with the issue of translation and its problems, by presenting and discussing his view on translation, which reflects an early awareness about translation as fundamentally a linguistic issue that is inseparable from matters of language Both the source and the target side, and by the importance of the demonstration which he considers as a unique human characteristic that achieves understanding and makes other understanding, Al-Jahiz was keen to link the translation with the demonstration very closely in an attempt to establish what is termed as “demonstrative translation”.

Keywords: Translation; Demonstration; Demonstrative Translation; Al-Jahiz.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

يعد الجاحظ (ت 255هـ) من أبرز الشخصيات العلمية في التراث اللغوي العربي، يدل على ذلك ما خلفه من أمهات المصنفات في مختلف العلوم اللغوية والأدبية العربية، والتي ظلت على مر التاريخ العلمي من أهم المصادر التي يعتد بها في بحث مختلف قضايا اللغة العربية بصفة عامة، والبلاغة بشكل خاص، ولعل تأسيسه للمدرسة البيانية في البلاغة العربية يعد من أكثر المشاريع اللغوية التي عني بها كثيرا، فقد استطاع العلامة أن ينتصر للصياغة اللفظية على المعنى، وكانت حجته البليغة في ذلك أن: «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي (المدني). إنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج»⁽¹⁾، دون أن يعني ذلك انتقاصا من شأن المعاني. ويعد كتابه المشهور «البيان والتبيين» أهم مصدر لنظريته البيانية تلك. إن الجاحظ ظل وفيما لطرحة البياني في مختلف القضايا اللغوية التي تعرض لها، ولا شك أن الترجمة من المباحث التي نالت حظها من العناية عنده، خاصة في كتابه «الحيوان»؛ حيث يربط العملية ربطا شديدا بالبيان حتى صارت — الترجمة — لصيقة به ولا تقوم عنده إلا عليه، ومن ثمة يكون في تقديرنا قد تمكن من التأسيس لنوع خاص من الترجمة هي ما يصطلح على تسميته بالترجمة البيانية.

إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية بحثنا في حقيقة الترجمة البيانية عند الجاحظ، والتي نصوغها في الأسئلة الآتية: ما حقيقة الترجمة البيانية عند الجاحظ؟ وما الشروط التي وضعها الجاحظ لتحقيق هذا النوع من الترجمة؟ ما حدود الترجمة البيانية عند الجاحظ؟.

فرضيات البحث:

- ينطلق بحث الترجمة البيانية عند الجاحظ من ثلاث فرضيات أساس هي:
 - الترجمة البيانية عند الجاحظ ليست نقلا حرفيا للمعاني؛ بقدر ما هي نقل المعاني في أجمل صورة من اللفظ؛
 - تحقيق جمالية الترجمة عند الجاحظ يتوقف بالدرجة الأولى على الإمام والإحاطة بالبيان؛
 - البيان خاصية إنسانية تتميز به كل اللغات و الثقافات البشرية على الرغم من التمايزات الحاصلة بينها.

أهمية الموضوع:

لا شك أن البحث في الترجمة في حد ذاته مهم للغاية؛ لأن من شأن ذلك أن يساعد على ضمان الدقة والأمانة في النقل والانتقال من لغة إلى لغة أخرى، وعلى تجاوز الصعوبات التي تطرحها عملية النقل بين اللغات البشرية المختلفة، فضلا عن تطوير الممارسة الترجمية، باعتبارها واقعا مفروضا خاصة في زمننا الذي عرف انفجارا تكنولوجيا منقطع النظير، أما أهمية الموضوع الذي درسناه فتكمن بالأساس في الكشف عن اهتمام علمائنا القدامى بالترجمة اهتماما لغويا/لسانيا من خلال التصور الجاحظي للعملية، الذي نعدده جهدا مهما في ذا الصدد، ينم عن الوعي اللغوي المبكر بأن الترجمة موضوع لساني بامتياز، ومن ثم التأكيد على قيمة التراث اللغوي العربي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى كشف جهود العلامة اللغوي أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في مجال الترجمة، و بيان مساهمته العلمية المتميزة في التأسيس للترجمة البيانية التي نعتبرها النوع الذي تفرد به الجاحظ، حيث اعتنى باللفظ في اللغتين معا.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون المنهجية المعتمدة استقرائية تتبع آراء الجاحظ و تصوراته لكل من الترجمة والبيان ثم تحليلية من خلال تحليل تلك الآراء وعرضها وفق ما تقتضيه حدود الدراسة.

العرض:

1. تحديد الكلمات المفتاحية:

جرت العادة في مجال الأبحاث و الدراسات العلمية على اعتبار تحديد المفاهيم و المصطلحات المؤطرة لموضوع البحث ضمن الأولويات المنهجية التي لا استغناء للباحث عنها، ذلك أن المفاهيم و المصطلحات تقدم تصور الباحث للموضوع، ونظرته إلى القضية التي يعالجها، وهو في تحديدها يتعاقد بشكل ضمني مع القارئ ويضعه في المسار الذي سلكه في مقارنة موضوعه، وتبعاً لكل ذلك نخصص هذا المبحث من الدراسة لتحديد المصطلحات و المفاهيم التي تؤطر الموضوع على النحو الآتي.

1.1 الترجمة:

1.1.1 الترجمة في اللغة:

الترجمة في اللغة: مصدر من الفعل الرباعي «ترجم»، و هو في اللغة: «ترجم: ترجمان، المفسر للسان، وفي حديث هرقل، قال لترجمانه، الترجمان، بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والجمع التراجم، والتاء والنون زائدتان، وقد ترجمه وترجم عنه.»⁽²⁾

الترجمة حسب ابن منظور تعني التفسير والنقل، والقائم بالترجمة يسمى ترجمانا أو مترجماً، ولفظ ترجم أصيل في اللغة العربية، وهذا يدل على ممارسة العرب للترجمة إن تفسيرا أو نقلا من اللغات الأخرى إلى لغتهم العربية، والقصد منها هي التوضيح كما تفيد ذلك الكلمة «التفسير».

ويقول الفيروز أبادي في القاموس المحيط: «الترجمان: المفسر للسان، وقد ترجمه وعنه.»⁽³⁾

وعند الزبيدي في تاجه: «الترجمان» المفسر للسان وقد ترجمه وترجم عنه إذا فسّر كلامه بلسان آخر، وقيل: نقله من لغة إلى أخرى.⁽⁴⁾

وفي المعجم الوسيط: «ترجم الكلام: بينه ووضحه، و ترجم كلام غيره، وعنه، نقله إلى لغة أخرى.»⁽⁵⁾

2.1.1 الترجمة في الاصطلاح:

يعرفها كاتفورد (Catford) بأنها: «تعويض المعطيات النصية من لغة (اللغة المصدر) بمكافئاتها النصية في لغة أخرى (اللغة الهدف).»⁽⁶⁾

يحرص كاتفورد في تعريفه للترجمة (Translation) على ضرورة إيجاد المكافئات النصية في اللغة الهدف للنصوص المترجمة ، وهذا التحديد في عمقه يراعي الخصوصيات اللغوية، فالمكافئ هنا ليس بالضرورة أن يكون من جنس الأصل، فمن المعلوم أن اللغات تعبر عن نفس المعاني أقصد المعاني المشتركة أو ما سماه الشاطبي بالدلالة المطلقة بعدة صيغ وطرق تعبيرية مختلفة، فالمعنى الواحد يمكن حمله في أشكال وقوالب لغوية متعددة، ولا أدل على ذلك من تحقق التواصل بين الناس رغم اختلاف اللغات والثقافات، ولا ينبغي هنا أن نغفل حدود العملية التي رسمها كاتفورد، فهي تجري داخل النص، فالمعطيات النصية هي الجديرة بالترجمة ولا ينبغي أن يتجاوزها المترجم حتى لا يخلط بين الأمور، وهذا التحديد كما نفهم يمتح من اللسانيات البنوية بشكل من الأشكال. ومن المجدي أن نتساءل عن قيمة المعطيات الخارج-نصية في عملية الترجمة؟، فالمعطيات النصية ليست معزولة عن المعطيات الخارجية التي تحيط بها خاصة المعطيات الثقافية بالنسبة للنصوص البشرية تمييزاً عن النصوص الدينية، وتزداد قيمة السؤال الذي طرحناه كلما اقتربنا من دائرة النص القرآني، فهو نص له خصوصيته الدينية التي تميزه عن غيره من النصوص. إذن يبدو أن هذا التعريف غير كاف للإحاطة بعملية الترجمة إحاطة شاملة.

أما هوس House، فينتبه للجوانب الدلالية و التداولية في تعريفه للترجمة، متداركا بذلك النقص الحاصل في تعريف كاتفورد، يقول: «إنها تعويض النص في اللغة المصدر بمقابله الدلالي والتداولي في اللغة الهدف»⁽⁷⁾ إن الترجمة عند هوس تقوم أساساً على المستويين الدلالي والتداولي، وهو بذلك يؤكد ارتباط الترجمة باللسانيات خاصة في مستويها الدلالي والتداولي، فالمترجم مطالب بإتقانها قبل الإقدام على الترجمة لغرض تحقيق التوازن Balance بين النص الأصلي والنص الهدف، فالمستوى التداولي لا يقتصر على البنية الداخلية للنص، وإنما يفتح على المعطيات الخارجية انفتاحاً مقصوداً وخادماً للنص نفسه، وهذا التعريف من الناحية الإجرائية هو الأنسب للدراسة.

نخلص من خلال ما تقدم إلى أن الترجمة من الناحية الاصطلاحية: نقل النص من اللغة الأصل، إلى اللغة الهدف مع ضرورة الحفاظ على المعاني الأصلية ومراعاة الجوانب اللغوية والدلالية والتداولية والثقافية، الشيء الذي يفرض على المترجم امتلاك المؤهلات التي تمكنه من ذلك.

2.1 البيان:

1.2.1 البيان في اللغة:

جاء في مختار الصحاح للرازي قوله: «ب، ي، ن: (البيان) الفراق وبابه باع (بينونة) أيضا، والبيان الوصل وهو من الأضداد. وقرئ (لقد تقطع بينكم) بالرفع والنصب، فالرفع على الفعل أي تقطع وصلكم، والنصب على الحذف يريد ما بينكم. و(البون) الفضل والمزية، وقد (بانه) من باب قال وباع وبينهما (بون) بعيد و (بين) بعيد، والواو أفصح بمعنى البعد، فيقال إن بينهما (بيننا) لا غير، والبيان: الفصاحة واللسن، وفي الحديث (إن من البيان لسحرا) وفلان (أبين) من فلان بمعنى أفصح منه وأوضح كلاما، والبيان أيضا ما (يُتَبَيَّن) به الشيء من الدلالة و غيرها، و(بان) الشيء ببين (بيانا) اتضح فهو (بيّن) وكذا (أبان) الشيء فهو (مبين) و(أبنته) أنا أي أوضحته»⁽⁸⁾

يفيد التحديد اللغوي للبيان كما يتضح الدلالة على شيئين اثنين:

أ/ الدلالة على الغاية وهي الوضوح والفصاحة بمعنى تصيير الكلام مفهوما وواضحا، بحيث لا يجد المتلقي عنقا ولا صعوبة في إدراك مراد المتكلم.

ب/ الدلالة على الوسيلة التي تتم بها الغاية نفسها، وهذا ما عبر عنه الرازي بقوله: (و) البيان أيضا ما (يُتَبَيَّن) به الشيء من الدلالة و غيرها)، وهذه الوسيلة أو الوسائل ذكرها أهل الميدان، كما سنرى مع الجاحظ لاحقا.

2.2.1 البيان في الاصطلاح:

من أهم التحديدات الاصطلاحية لمفهوم البيان ذلك التحديد الذي وضعه العلامة الجاحظ، يقول: «والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك القناع، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كأننا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل؛ لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما الفهم والإفهام، فأى شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»⁽⁹⁾

يضعنا هذا التعريف أمام حقيقة البيان باعتباره الاسم الجامع لكل ما يفضي إلى المعنى المراد أو المقصود، و يعني هذا أن البيان ليس مقصورا على صنف وحيد من أصناف الدلالات، وهذا ما يوحي إليه قول الجاحظ، والذي فصل الكلام عنه في موضع آخر، كما سنرى في الفقرات اللاحقة.

3.2.1 البيان عند الجاحظ:

حظي البيان عند الجاحظ باهتمام خاص تحديداً وتفصيلاً لأصنافه وشروط تحقيقه وتحققه، حتى صار بحق أهم رائد لهذا الفن، والذي ينظر في كتابه الخاص بالبيان يدرك حجم الجهد الذي استفرغه العلامة لضبط البيان وكشف أهميته وقيمه باعتباره المجال الذي يحقق المدار من التواصل بين الناس، أي الفهم والإفهام بلغة الجاحظ نفسه، وقبل أن نفصل الحديث عن البيان عند الجاحظ من المفيد أن نورد كلاماً مهماً يعكس المنطلق الرئيس لتصور الجاحظ، نقرأ في كتاب البيان ما نصه: «قال بعض جهابذة الألفاظ و نقاد المعاني: المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطيرهم، والحادثة في فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره.»⁽¹⁰⁾

لا شك أن الجاحظ هنا يحاول التأكيد على أهمية البيان وقيمه في الكشف عن المعاني التي تتسم بالخفاء والتستر في دواخل الإنسان وبواطنه، ولا يمكن الاهتداء إليها عن طريق أخرى غير الإبانة والإفصاح عنها، والمعاني عنده تعبر عن أشياء مختلفة من عواطف ومشاعر، وأفكار ومواقف وغيرها، وتعدد المعاني الإنسانية يقتضي تعدد وسائل تبليغها والتعبير عنها؛ أي أصناف البيان المختلفة. لذلك فالبيان عند الجاحظ يتم بأصناف من الدلالات حصرها في خمسة، يقول: «وجميع أصناف الدلالات في لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة.»⁽¹¹⁾ إذن فأصناف الدلالات على المعاني تجري بلفظ و بغير لفظ؛ مما يعني أن البيان عنده ليس مقصوراً على اللفظ من جهة، وعلى أن كل شيء في هذا العالم يدل على معنى وليس اعتبارياً من جهة أخرى. ثم يفصل الجاحظ الكلام عن الأصناف على النحو الآتي:

أ- اللفظ:

بعد التعبير بالصوت المقطع والمرسل أولى آلات البيان عند الجاحظ، وأكثرها دوراً واستعمالاً لكثرة الحاجة إليه، لأن: «حاجات الناس بالحضرة أكثر من حاجاتهم في سائر الأماكن، وكانت الحاجة إلى بيان اللسان دائمة واكدة وراهنة ثابتة.»⁽¹²⁾ ثم ينبه الجاحظ إلى قيمة الصوت ودوره في التقطيع والتأليف، و من ثمة تكوين اللفظ، يقول: «والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف. ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت، ولا تكون

الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف.»⁽¹³⁾ ولا يخفي الجاحظ قصور النظام الصوتي البياني عن إيصال بعض المعاني الخاصة، ويقر حاجته إلى الإشارة باليد، أو بطرف العين، أو الحاجب وغيرها من أشكال الإشارات المرئية يقول: «ولا بد لبيان اللسان من أمور منها: إشارة اليد، ولولا الإشارة لما فهموا عنك خاص الخاص.»⁽¹⁴⁾

ب- الإشارة:

يقول الجاحظ: « فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً.»⁽¹⁵⁾ يضع الجاحظ قارئ هذا النص أمام شيئين هاميين: الأول: ما تتم به الإشارة عنده وهي اليد والرأس والعين والحاجب والمنكب والثوب والسيف، والثاني ما تفيده بعض الأدوات المستعملة في الإشارة بالسيف والسوط: الزجر والتهديد والمنع والردع، وهذه المعاني مخصوصة بحال الرفع. ثم يوضح بعض مزايا الإشارة بالجوارح وخاصة الطرف والحاجب، فيقول: «وفي الإشارة بالطرف وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ومعونة حاضرة، وفي أمور يستترها بعض الناس من بعض ويخفونها من الجليس وغير الجليس.»⁽¹⁶⁾ هكذا نتبين أن للمعاني متباينة بتباين المخاطبين، وتنوع المقاصد والغايات، فضلاً عن المقامات و السياقات التي يجري فيها التواصل.

ويجعل الجاحظ حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان، فيقول: « وحسن الإشارة باليد و الرأس، من تمام حسن البيان باللسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدل والشكل والتقتل والتثني، واستدعاء الشهوة، وغير ذلك من الأمور.»⁽¹⁷⁾ وفي هذا النص إشارة لطيفة إلى أن الإشارة تخضع هي الأخرى لضوابط وشروط تحقق لها ميزة البيان، شأنها في ذلك شأن اللفظ.

ج- الخط:

يقول الجاحظ رحمة الله عليه: «أما الخط، فمما ذكره الله عز وجل في كتابه من فضيلة الخط والإنعام بمنافع الكتاب، قوله لنبيه عليه السلام، ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، وأقسم به في كتابه المنزل على نبيه المرسل، حيث قال: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ولذلك قالوا: القلم أحد اللسانين. كما قالوا: قلة العيال أحد اليسارين. وقالوا: القلم أبقى أثراً، واللسان أكثر هذراً.»⁽¹⁸⁾ فللخط من خلال هذا النص قيمة ومنافع كثيرة، فبه انتقل الإنسان من المشافهة إلى الكتابة، وبذلك ظهرت الكتب وحفظت العلوم من عوادي الزمان ومن عوامل النسيان التي

تمتد إلى الذاكرة الفردية كما الجماعية. و آلة الخط الأولى والشهيرة هي القلم، وفضله على الناس كبير جدا إلى اليوم، وقد نظر الجاحظ إلى الخط بوصفه آلة بيانية وعدّه من أعظم المرافق والنعم، يقول: «ولولا المدونة والأخبار المخدلة والحكم المحفوظة التي تحصن الحساب وغير الحساب لبطل أكثر العلم ولغلب سلطان النسيان.»⁽¹⁹⁾ فالخط عند الجاحظ يخزن و يحفظ المعرفة الإنسانية من الضياع بسبب آفة النسيان، وكلام الجاحظ عن الخط نظام إنساني عام. أما علاقة الخط بالترجمة البيانية عند الجاحظ فيمكن القول بأن ترجمة النصوص المكتوبة قد لا تحقق الغرض والمراد إذا لم يكن المترجم على قدر من فهم الرموز الكتابية التي تخص كلا من اللغتين المصدر والهدف، فأحيانا ما يجد المترجم كلمات وجملا في متن النص كتبت بخط مغاير لباقي الكتابة، وليس ذلك اعتباطا؛ لأن في ذلك إشارات ودلالات مخصصة. هذا فضلا عن أحجام الكتابة التي يمكن اعتبارها ضربا من الاصطلاحات على دلالات مستلزمة. وتعد الكتابة الرقمية أي بواسطة الحاسوب خير دليل على رمزية الخطوط المستعملة والأحجام والمقاييس المعتمدة في علاقة كل ذلك بالمتلقي و المؤلف/المترجم على السواء.

د- العقد:

يقول العلامة في شأن العقد الذي هو ضرب من الحساب يكون بالأصابع: «وأما القول في العقد، وهو الحساب دون اللفظ والخط، فالدليل على فضيلته، وعظم قدر الانتفاع به، قول الله عز وجل ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، وقال جل وتقدس: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ. الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾»⁽²⁰⁾ ولا نجد توضيحا أكثر عند الجاحظ حول مسألة البيان بالعقد، ولكننا نستطيع أن نعتبره جزءا مخصصا من البيان بالإشارة ما دام يجري بأصابع اليد في أغلب الأحيان، دون أن يعني ذلك أن العقد يقوم مقام الإشارة في الدلالة، وهناك إشارة دقيقة من الجاحظ إلى الفرق بين الصنفين، يقول: «وليس للعقد حظ الإشارة في بعد الغاية.»⁽²¹⁾ أما عن علاقة الترجمة البيانية عند الجاحظ بالعقد فلا تعدو كون الأخير يعدا مهما في نمط الترجمة الفورية التي يتوجه بها إلى فئة مخصصة من المتلقين من ذوي الحاجات الخاصة، مثل الصم والبكم.

هـ- النصب:

يعرفها الجاحظ بقوله: «وأما النصبه فهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيئة بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وهي في كل صامت وناطق، وجامد

ونام ومقيم و طاعن، وزائد و ناقص»⁽²²⁾، يصلح هذا النص للقول بسبق الجاحظ إلى موضوع علم حديث اصطلاح على تسميته بالسيميايات ((Sémiologies أو علم العلامات أو السيميولوجيا، فالنصبة هذه هي الحال الدالة من غير لفظ وإشارة، إنها الهيئة والشكل والموضوع الذي تكون عليه الأشياء الجامدة، فضلا عن الذوات الناطقة من إنسان و حيوان. أما عن علاقة النصبة بالترجمة البيانية عند الجاحظ فلعله ينبه إلى الأحوال التي تصاحب الترجمة أيا كانت فورية أو بعدية مكتوبة، فالصيغة التي تخرج بها مؤلفات الترجمة تدل هي الأخرى وتضيف أشياء للمتن الترجمي.

ويرى الجاحظ أن هذه الخاصية مشتركة في جميع اللغات مع إقراره بالاختلافات، يقول: «ومتى دل الشيء على معنى فقد أخبر عنه وإن كان صامتا، وأشار إليه وإن كان ساكتا، وهذا القول شائع في جميع اللغات ومتفق عليه مع إفراط الاختلافات»⁽²³⁾ وهذا ما يؤكد على أهمية أحوال الأشياء والنصوص المترجمة و ترجماتها على السواء؛ فاختيار المترجم نمطا كتابيا خاصا لترجمته، و هيئة معينة لكتابه إنما يكون وفق ما يراه مكملا لترجمته وميسرا لفهم ما نقله.

إن هذه الأصناف التي طرحها الجاحظ والتي فصل في تحديدها وذكر ما ينفرد به كل صنف على حدة، ثم تكامل الأصناف معا في تحقيق الغاية المقصودة، كل ذلك من شأنه أن يفيد المترجمين في علاقتهم بمن يتوجهون إليهم بالترجمة، من جهة، وكذلك النصوص المترجمة من جهة أخرى؛ حيث يكون الإمام بهذه الأصناف مفيدا إلى حد كبير في تجاوز مشكل الترادف بين اللغات؛ إذ إن المرادف بهذا المعنى لا يعني بالضرورة وجود اللفظ المرادف في اللغة الهدف، بقدر ما يمكن الاعتماد على ما يناسبه من الأصناف الأخرى وبخاصة الأيقونات البصرية التي ترفق الترجمة مما هو شائع في بعض الكتابات والترجمات، ما دام شرط الإفهام متحققا.

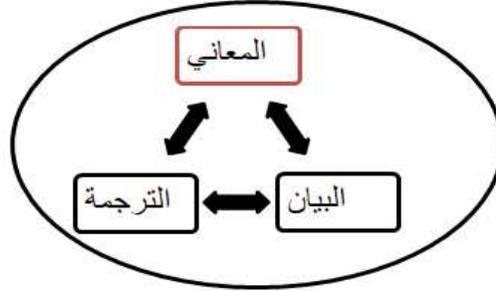
ونجد تلميحا يكاد يكون تصريحاً إلى هذا الأمر عنده حيث يقول مميّزا بين المعاني والألفاظ: «ثم اعلم - حفظك الله - أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسّطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحسلة محدودة»⁽²⁴⁾ عندما نتأمل هذا الكلام نفهم أن الجاحظ يحاول الدفاع عن طرحه للبيان؛ حيث يبين أن تعدد الأصناف السابقة، ليس ترفا بيانيا، وإنما هو ضرورة مفروضة، ما دامت المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية و محصورة، فالمتناهي لا يمكن أن يستوعب غير المتناهي، والنتيجة تكثير أصناف البيان حتى يجري استيعاب أكبر قدر من تلك المعاني.

ثم إن وجود تلك المعاني، وحاجة الإنسان إلى تبليغها يزيد في تأكيد ما ذكرت بهذا الخصوص. بل إن الجاحظ لا يقيم حدود مطلقة بين الأصناف، وإنما يؤكد على تكاملها وأخذ بعضها بزمام بعض، كما يبين قوله عن اللفظ والإشارة: «والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط.»⁽²⁵⁾ هكذا يضع الجاحظ الإشارة في منزلة الترجمان للفظ الذي ينقل المعنى إلى المتلقي ويحقق مزية الإيفهام. ولا شك أن توظيف الجاحظ لمصطلح الترجمان في درج كلامه عن البيان عامة، والإشارة خاصة، يفيد أن الرجل كان واعياً بأهمية البيان في الترجمة؛ لأن الغاية من البيان والترجمة معا، كما تقدم في التعريفات السابقة، هي نقل المعاني من متكلم/ لغة أصل إلى متلقي/ لغة هدف، وهذا النقل لا يتحقق عنده إلا بأصناف الدلالات البيانية الخمسة.

إن نظرة الجاحظ للبيان كما يبدو نظرة شمولية تراعي مختلف الأحوال والمقامات، كما تراعي من يتوجه المتكلم إليهم من المستمعين، فضلاً عن الوسائل البيانية التي تقوم مقام اللفظ في إظهار المعاني وتبليغ المقاصد والمرامي، و يترتب عن ذلك أن تكون الترجمة البيانية عنده وفق المنهج البياني الذي رسم معالمه، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال الآتي: ما العلاقة بين الترجمة والبيان عند الجاحظ؟.

4.2.1 الترجمة و البيان أية علاقة؟

إن الترجمة والبيان من خلال ما قدمناه بخصوص البيان عند الجاحظ، وجهان لعملة واحدة هي الفهم والإفهام، فكل واحد منهما يسعى إلى نقل المعاني إلى المتلقي، والنقل بناء على التصور البياني يتم من خمس جهات كما ذكر الجاحظ، ثم إن تلك الجهات تتكامل في ما بينها؛ حيث يقوم كل صنف مقام الآخر بحسب الظروف والسياقات، وبما أن الترجمة نقل أي بيان للمعاني، فمعنى ذلك أن الترجمة نفسها لا تختلف عن البيان، والجاحظ في طرحه السابق يقيم أواصر التواصل والارتباط بين الترجمة والبيان، وبذلك يكون قد وضع الأساس الأول لنمط من الترجمة من شأنه أن يساعد على تجاوز كثير من المثبطات خاصة في الترجمة الفورية أو التخاطبية التي تجري مباشرة بين المترجم و المتلقي. ويمكن أن نمثل للعلاقة التكاملية بين الترجمة والبيان بالخطاطة أسفله:



الخطاطة 1

هكذا تكون المعاني في المرتبة العليا أولاً، ويتم نقلها إلى الآخرين عن طريقين هما: البيان بأصنافه وأدواته، ثم الترجمة التي تعني النقل في مستويين داخلي، وخارجي، فالنقل الداخلي يتم داخل النسق اللغوي الواحد، والخارجي يعني النقل بين اللغات بشكل عام، وتشير الدائرة المحيطة بالعناصر إلى النسق الثقافي والاجتماعي للعمليتين. وينتج عن التكامل بين الطرفين: البيان والترجمة، ما اصطلح على تسميته بالترجمة البيانية، وسنفصل القول فيها في محور خاص، كما أن المعاني ليست منفصلة عن البيان انفصالاً تاماً، ولكنها متفاعلة معه ومرتبطة به كثيراً، والترجمة والبيان كذلك متصلان ومتلازمان، فهما وجهان لعملة واحدة هي المعاني نفسها.

2. الترجمة البيانية عند الجاحظ:

لقد اجتهد الجاحظ بناءً على ثنائية الفهم والإفهام في أن يؤسس للترجمة البيانية، إيماناً منه بأن النقل والانتقال من لغة/ثقافة مصدر إلى لغة/ثقافة هدف لا ينفك عن تصوره البياني، الذي يقوم عنده على أصناف من الدلالات الخمس، ولا نجانب الصواب إذا قلنا بأن الرجل، وهو لغوي متميز، استشراف آفاق الترجمة ومداهما في أبعاد اللسانية والسيمايائية والثقافية، وقدم تصوراً مهماً وشاملاً للعملية؛ حيث يعتبرها مركبة يتداخل فيها ما هو لغوي وما هو ثقافي وحضاري، وليس هذا بجديد على العلامة الذي توسع في أصناف الدلالات على المعاني كما طرح ذلك في كتابيه المشهورين (البيان والتبيين، والحيوان)، ونجد لذلك التصور حضوراً في عصرنا اليوم الذي طبعته التقانة وما أفرزته من أدوات تقوم مقام اللغة في البيان والترجمة معاً، إن هذا الوعي المبكر لدى الجاحظ بخصوص الترجمة والإشكالات التي تطرحها جعلته بحق يتبوأ المنزلة العلمية المتميزة في مقارنته البيانية للترجمة. فما حقيقة الترجمة البيانية؟ وما شروطها عند الجاحظ؟.

1.2 حقيقة الترجمة البيانية و شروطها:

لا شك أن الترجمة البيانية عند أبي عثمان الجاحظ تشكل خطوة متقدمة في مقارنة موضوع الترجمة و الإشكالات التي تطرحها، فهي ترجمة منفتحة على الإمكانيات البيانية في عملية النقل والانتقال من ثقافة إلى أخرى، واعتبارا لذلك كله نجد أنفسنا أمام سؤال حقيقة وشروط هذه الترجمة كما يطرحها العلامة في مشروعه البياني، فالجاحظ و هو مزدوج الثقافة- يدرك جيدا ما تقتضيه الترجمة من ميكانيزمات خاصة تمكنه من اقتحام هذا المجال الذي يُهاب نظرا لتعقده، ولذلك كان توسله بالبيان في الترجمة مسلكا فريدا تميز به طرحه وانفردت به مقارنته للترجمة. وهنا نتساءل عن حقيقة الترجمة البيانية عند الجاحظ وعن شروطها؟.

1.1.2 حقيقة الترجمة البيانية:

إن الترجمة البيانية كما يفيد هذا المركب الوصفي تجمع بين عنصرين مهمين شكّلا معا محوري اهتمام الجاحظ، هما: الترجمة بمعناها الواسع، والبيان بأبعاده المختلفة و دلالاته الممكنة، إنها ترجمة تنشُد الكمال و التطابق إلى أبعد مدى بين اللغة المصدر و اللغة الهدف شكلا و مضمونا ، بمعنى أنها ليست نقلا للمعاني دون النظر في الألفاظ و التراكيب وما تتصف بها من حسن وجمال، وليست تكلفا وتصنعا للألفاظ على حساب المعاني، فهي ترجمة تنطلق من البيان وتنتهي إليه، فهي تهتم بالشكل وبالمضمون على حد سواء، حتى تحتفظ بأكبر قدر من الحسن اللفظي ومن الأمانة في المعاني، وليس ذلك غريبا عن الجاحظ و هو من أهل البيان ومن جهايزة المعاني، حيث خبير اللغة في شتى مناحيها وخبير المعاني بمختلف تمفصلاتها ومستوياتها حتى عد مصدرا في كثيرا من العلوم العربية فضلا عن آدابها، فالجاحظ في تصوره للترجمة يستحضر عناصر التواصل الأساس، المرسل، والرسالة، والقناة، والمرسل إليه.

ولعل الترجمة البيانية عند الجاحظ تعزى بالأساس إلى طبيعة العملية ذاتها، وإلى طبيعة اللغة و ما تتميز به من البلاغة والبيان، فمنتهج النص يشحن نصه بمعان ظاهرة و أخرى خفية تحتاج إلى دربة و تدريب على فك الشفرات و كشف المخفي والمستور من المعاني، و ليس بمقدور المترجم النفاذ إليها جميعا دون سبيل البيان بمعناه الدقيق و الواسع، كما أن نقلها يتم عن طريقه، وإلا كان نقله تعسفا في حق المنقول، وهو تعسف غير محمود لما يترتب عنه من عواقب وخيمة تصرم التواصل و تعيق غاية الفهم و الإفهام عنده، و لأن البيان يمكّن المترجم من اقتحام عوالم الذات الإنسانية ويكشف القناع على حد تعبير الجاحظ نفسه، فإن المترجم البياني يستطيع بفضل

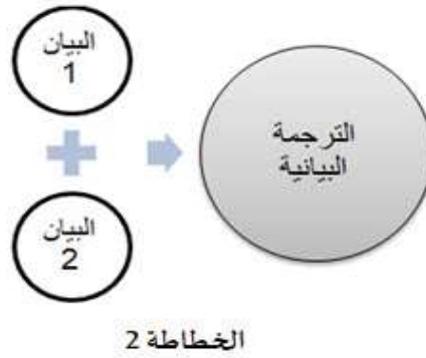
البيان أن يحقق الفضل و المزية التي قد لا تتحقق لغيره من المترجمين، و ذلك من خلال امتلاكه القدرة على النفاذ إلى الأعماق و استجلاء الخفي من المعاني، و هو في ذلك يعتمد على الوسائل البيانية المفضية إلى الغرض الذي يروم تحقيقه، أما تلك الوسائل فيحددها الجاحظ بقوله: «وَجُعِلَ البيان على أربعة أقسام: لفظ، وخط، و عقد، وإشارة. و جعل بيان الدليل الذي لا يَسْتَدِلُّ تمكينه المستدلَّ من نفسه، واقتياده كل من فُكِّر فيه إلى معرفة ما استخزن من البرهان، و حُثِّي من الدلالة، وأودع من عجب الحكمة. فالأجسام الخرس الصامته، ناطقة من جهة الدلالة، ومعربة من جهة صحة الشهادة، على أن الذي فيها من التدبير و الحكمة، مخبر لمن استخبره، و ناطق لمن استنطقه، كما خَبِرَ الهُزال و كسوف اللون، عن سوء الحال، وكما ينطق السمن وحسن النضرة، عن حسن الحال.»⁽²⁶⁾

يفيدنا هذا النص في علاقة البيان بالترجمة في أن المترجم حسب هذا التصور يفترض فيه أن يحدث قدرا كبيرا من الانسجام بين مظهره وسائر سلوكاته وما يصدر عنه من أفعال، و بين الترجمة التي يقدمها؛ فمن شأن تغييب عنصر الانسجام بين تلك العناصر أن يشوش على الترجمة، و يحيد بها عن المسار الجديرة باتباعه، و أن يُحمَل المنقول أكثر من الدلالات، و يجعل المتلقي، المتخصص، لا يفتح على أكثر من تأويل، وهو الأمر الذي يعيق التواصل بين الناس في كثير من الأحيان. و ليس غريبا أن يربط الجاحظ الترجمة بالبيان ربطا شديدا، فالبيان عنده لصيق بالناس، وهم أحوج إليه في اجتماعهم، و هذا الواقع البياني عبر عنه الجاحظ بقوله: «وهو البيان الذي جعله الله تعالى سببا فيما بينهم، ومعبرا عن حقائق حاجاتهم، و معرفة لمواضع سد الخلة ودفع الشبهة، ومداواة الحيرة، ولأن أكثر الناس عن الناس أفهم منهم عن الأشباح الماثلة والأجسام الجامدة، والأجرام الساكنة التي لا يتعرف ما فيها من دقائق الحكمة، و كنوز الآداب و ينابيع العلم، إلا بالعقل الثاقب اللطيف، و بالنظر التام النافذ، وبالأدلة الكاملة، وبأسباب الوافرة، والصبر على مكروه الفكر والاحتراس من وجوه الخداع، والتحفظ من دواعي الهوة، ولأن الشكل أفهم عن شكله، وأسكن إليه و أصب به.»⁽²⁷⁾ إن الفضائل التي جمعها الجاحظ و أحصاها للبيان مدعاة للنظر في أفقه الترجمي الذي يستشرفه، فالترجمة عنده درجات بحسب المترجم، والمجال الذي تتم فيه، وبناء على ذلك اشترط لها من الشروط قدرا مهما، و هذا ما سنبينه لاحقا.

2.1.2 شروط الترجمة البيانية عند الجاحظ:

تقوم الترجمة البيانية عند الجاحظ على شروط تدور كلها على مدار البيان؛ لأن البيان عنده وحده الكفيل بتحصيل المعاني و نقلها في أحسن صورة من الألفاظ،

يقول الجاحظ: «ولا بد للترجمان أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فهما سواء وغاية.»⁽²⁸⁾ يأتي البيان في مقدمة تلك الشروط، وهو عند أبي عثمان يتخذ بعدين اثنين، البيان في اللغة/الثقافة المصدر والبيان في اللغة/الثقافة الهدف، إنه بيان مزدوج، مع شرط التساوي بين البيانيين معا، حتى لا تميل الكفة إلى جهة دون أخرى، وهذا ما توضحه الخطاطة الآتية:



نقصد بالبيان 1 البيان في الثقافة الأصل، أما البيان 2 فيعني الثقافة الهدف، ولا يمكن للترجمة البيانية أن تكون أحادية البيان، أي في إحدى الثقافتين دون الأخرى، ولذلك استعملنا الرمز (+)، فالمرجم البياني يمتلك القدرة على فك الترميز ثم إعادته بما يناسب الشفرة المستعملة شكلا ومضمونا في الثقافة المنقول إليها.

أما الشرط الثاني وهو جزء من الأول، وقد أفرد الجاحظ بالتخصيص منزلة اللغة/اللفظ عنده ضمن أصناف الدلالات من جهة، ولأن أكثر ما يكون موضوع الترجمة إنما هو في الغالب النصوص اللغوية، والمرجم ينبغي أن تكون معرفته فريدة وخاصة، وفوق معرفة الناس، وهذا المعنى تفيده صيغة (أعلم) للمبالغة، وهذه الميزة مزدوجة هي الأخرى تشمل اللغة المنقولة و اللغة المنقول إليها، لأن الاقتصار على الواحدة دون الأخرى لا يحقق الغاية، ولا ينهض بالترجمة عموما والترجمة البيانية على وجه الخصوص، ونمثل للشرط الثاني بالخطاطة الآتية:



الخطاطة 3

يتضح من خلال الخطاطة أعلاه أن الترجمة البيانية تقتضي الجمع بين العلم باللغة المنقولة واللغة المنقول إليها بنفس الدرجة والمستوى، ولذلك لا يمكن تصور ترجمة بيانية دون توفر الشرطين معا، والعلم هنا ليس مقصورا على فرع من العلوم اللغوية: من صرف ونحو و بلاغة,,, الخ دون غيرها، لأن هذه العلوم متكاملة ومتداخلة فيما بينها، فالعلوم اللغوية مترتبة تراتبا عجبيا يحقق لها الوحدة والتكامل، وقلما تجد في القدماء من يعرف علما ولا يعرف العلوم اللغوية الأخرى، وهكذا دواليك.

يفصل الجاحظ الحديث عن الشروط الخاصة بالترجم وفق تصوره البياني للترجمة، يقول: «ثم قال بعض من ينصر الشعر ويحوطه و يحتج له: إن الترجمان لا يؤدي أبدا ما قال الحكيم، على خصائص معانيه، وحقائق مذاهبه، ودقائق اختصاراته، و خفيات حدوده، و لا يقدر أن يوفيهما حقوقها، و يؤدي الأمانة فيها، ويقوم بما يلزم الوكيل و يجب على الجري، وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها والإخبار عنها على حقها و صدقها إلا أن يكون في العلم بمعانيها، واستعمال تصاريف ألفاظها، وتأويلات مخارجها مثل مؤلف الكتاب وواضعه.»⁽²⁹⁾

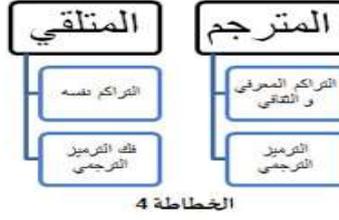
على الرغم من كون الجاحظ يركز على كلام الفيلسوف/ الحكيم في هذا النص، فإن ما اشترطه في الترجمة يصلح أن يكون عاما على جميع الكلام، ما دام القاسم المشترك هو اللغة التي يتم استعمالها استعمالا متعددة و مختلفة، وهذا التعميم لا يعني المساواة بين النصوص المختلفة، ولكن المقصود هو استحضر هذه الشروط في تحقيق الأمانة في النقل، أما تركيبه على الحكيم فمرد ذلك كما ذكر إلى العناصر الآتية:



ثم ينبه الجاحظ إلى أن هذا الشرط الأخير صعب المنال؛ لأن الجمع بين لغتين أو أكثر له تداعياته على لغة الترجمة، يقول: «ومتى وجدناه أيضا قد تكلم بلسانين، علمنا أنه قد أدخل الضيم عليهما، لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعرض عليهما، وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين فيه كتمكنه إذا انفرد بالواحدة، وإنما له قوة واحدة، فإن تكلم بلغة واحدة استفرغت تلك القوة عليهما، وكذلك إن تكلم بأكثر من لغتين، على حساب ذلك تكون الترجمة بجميع اللغات. وكلما كان الباب من العلم أعسر وأضيق والعلماء به أقل. كان أشد على المترجم، وأجدر أن يخطئ فيه. ولن تجد البتة مترجما يفي بواحد من هؤلاء العلماء.»⁽³⁰⁾ بقدر ما ينبه الجاحظ إلى صعوبة الجمع بين لغتين أو أكثر في لسان واحد، مفسرا ذلك بطبيعة اللسان وامتلاكه القدرة الواحدة التي ينبغي حسبها، كما يفهم، أن تكون للغة واحدة لا غير، بقدر ما يدعو في المقابل إلى اعتماد الأصناف الأخرى في توصيفه البياني، بمعنى أنه إذا عجز اللسان عن ذلك الجمع، فحري بالمترجم أن يسلك غير اللفظ في نقل المعاني والتعبير عنها، ويزكي هذا الطرح عنده، اطمئنانه إلى أن الأصناف الأخرى تقوم مقام الألفاظ وتنوب عنها في بعض المواضع.

وعلى الرغم من أهمية البيان الجاحظي في الترجمة، فإن ذلك لا يعني أنها — الترجمة البيانية — قادرة على تجاوز كل الصعوبات التي تطرحها العملية وتلك المتوقعة؛ لأن المترجم لا يسلم من الوقوع في مشبطات، خاصة إذا كان المجال الذي اقتحمه فريدا ومتخصصا، أو لعدم خوض جمهور العلماء فيه، أي غياب تراكم معرفي ومنهجي وغيرهما فيه، بما يضيق الأفق أمام المترجم، وهذا ما عبر عنه الجاحظ بقوله: (وكلما كان الباب من العلم أعسر وأضيق والعلماء به أقل. كان أشد على المترجم، وأجدر أن يخطئ فيه. ولن تجد البتة مترجما يفي بواحد من هؤلاء العلماء).

وبهذا المعنى تكون الترجمة أشد ارتباطا بالتراكم الذي يحصل في المجال الذي تتم فيه، فالتراكم المعرفي يقدم للباحث مادة معرفية غنية يستثمرها في عمله لتيسير نقل المادة التي يريد ترجمتها. إن هذه الإشارة من الجاحظ تنم عن وعيه المبكر بالارتباط القائم بين الترجمة وبين المحيط الثقافي والمعرفي، فالترجمة عنده ليست عملية لغوية صرفة ومعزولة، بقدر ما هي عملية ثقافية تنضبط للأنساق الثقافية للمجتمعات المنقول منها والمنقول إليها، وكذلك البيان بأصنافه المذكورة سلفا، لا ينفك عن التراكم المعرفي والثقافي لكل من المترجم/الترجمان والمتلقي للترجمة، وتمثل الخطاط الآتية ارتباط كل من البيان والترجمة بالتراكم المعرفي والثقافي للمجال الذي تتم فيه.



يقوم المترجم بناء على الخطاطة أعلاه وانطلاقاً من التراكم المعرفي والثقافي للمجال الذي تتم فيه الترجمة، بترميز (Encodage) المادة المراد نقلها، أما متلقي الترجمة فلن يتلقى المادة المنقولة بشكل واضح و بلا التباس أو تعقيد، لا بد أن ينطلق من نفس التراكم الذي انطلق منه المترجم، بمعنى الاشتراك بين المترجم و المتلقي في المرجع المعرفي والثقافي حتى يتمكن من فك الترميز (Décodage)، وهنا يحتاج كل من المترجم و المتلقي إلى البيان باعتباره معطى ثقافياً مهماً ينظم كل الأشكال الثقافية للتراكم نفسه، فالتراكم لا يتضمن الرموز اللغوية فحسب، بل يتضمن أشكالاً وأصنافاً أخرى تتصل بالبيان كما حدده الجاحظ سابقاً، وهكذا يكون المترجم أكثر ارتباطاً بالبيان بداية وانتهاءً.

يبدو أن الجاحظ في تصوره للترجمة يدرك جيداً التمايزات القائمة بين مختلف النصوص، فضلاً عن المجالات التي تنتمي إليها تلك النصوص، فبقدر اعتداله في رأيه بترجمة جميع النصوص، بما في ذلك الدينية، إلا أنه يعي جيداً الحدود الممكنة ويشترط لها شروطاً أخرى خاصة، فمن ذلك مثلاً ترجمة النصوص الدينية، والقرآن الكريم بشكل أخص، فهو يقر بشكل غير مباشر بإمكان نقل معانيه إلى اللغات غير العربية، لكنه وبنفس القدر يدعو إلى الاحتياط بما فيه الكفاية من الزلات التي تحيط بالمترجم من كل جهة وجانب، يقول متحدثاً عن ترجمة النصوص الدينية: «هذا قولنا في كتب الهندسة و التنجيم والحساب، واللحون، فكيف لو كانت هذه الكتب كتب دين وإخبار عن الله — عز و جل — بما يجوز عليه مما لا يجوز عليه حتى يريد أن يتكلم على تصحيح المعاني في الطبائع، وكون ذلك معقوداً بالتوحيد، ويتكلم في وجوه الأخبار واحتمالاته للوجوه، ويكون ذلك متضمناً بما يجوز على الناس مما لا يجوز على الله تعالى، مما لا يجوز، وبما يجوز على الناس مما لا يجوز، حتى يعلم مستقر العام والخاص، والمقابلات التي تلقى الأخبار العامية المخرج فيجعلها خاصة، وحتى يعرف من الخبر ما يخصه الخبر الذي هو أثر، مما يخصه الخبر الذي هو قرآن، وما يخصه العقل مما تخصه العادة أو الحال الرادة له في العموم، وحتى يعرف ما يكون الخبر

صدقا أو كذبا... وحتى يعرف المثل و البديع، والوحي و الكناية، وفصل ما بين الخطأ والهذر، والمقصود والمبسوط والاختصار به، وحتى يعرف أبنية الكلام، وعادات القوم وأسباب تفاهمهم، والذي ذكرناه قليل من كثير»⁽³¹⁾

تمتص الشروط التي وضعها الجاحظ لترجمة كلام الله تعالى من ثلاثة مصادر أساسية هي: علوم القرآن، ومعهود العرب، واللغة علومها، وكل هذه المصادر يستعان بها لفهم كلام الله تعالى وبيان أحكامه، ثم ينبه إلى مسألة ذات أهمية قصوى هي تجنب إسقاط ما يقال عن كلام الناس في القول عن كلام الله، لأن ما يجوز على كلام الناس لا يجوز على الله عز وجل، وهكذا يكون الجاحظ قد أحاط كلام الله تعالى بما يليق به من القداسة التي تصورها الآية الكريمة: «إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا»⁽³²⁾

وتبعاً لذلك يكون الجهل بتلك العلوم مدعاة للخطأ والزلل، والخطأ هنا أخطر في غيره من المواضع؛ لأن الخطأ في الدين يؤدي بالضرورة إلى الخطأ في الاعتقاد والعمل، وهذا ما أشار إليه الجاحظ بقوله: «ومتى لم يعرف ذلك المترجم أخطأ في الدين. والخطأ في الدين أضر من الخطأ في الرياضة والصناعة، والفلسفة والكيمياء، وفي بعض المعيشة التي يعيش بها بنو آدم»⁽³³⁾ هكذا يضع الجاحظ النصوص والمجالات المعرفية في تراتبية خاصة يأتي الدين في القمة لأهميته وحساسيته بالنسبة للمجتمع، ولذلك نجد الجاحظ قد أولى ترجمته عناية خاصة واستفاض الحديث عن الشروط والضوابط المسعفة في ترجمة معانيه، مذكراً أن تلك الشروط لا تحصى ولا تعد وهذا ما أشار إليه بقوله: (والذي ذكرناه قليل من كثير)، وعلى قدر نقصان المترجم في تلك الشروط يكون حجم خطئه في الدين، وهذا ما عبر عنه الجاحظ بقوله: «وإذا كان المترجم الذي قد ترجم لا يكمل لذلك، أخطأ على قدر نقصانه من الكمال. وما علم المترجم بالدليل عن شبه الدليل؟ وما علمه بالأخبار النجومية؟ وما علمه بالحدود الخفية؟ وما علمه بسقطات الكلام وأسقاط الناسخين...»⁽³⁴⁾

ثمة إشارة لطيفة في كلام الجاحظ إلى البيان من خلال توظيفه لمصطلح الدليل، وهو لا يقصد دليلاً لفظياً أو لغوياً فحسب، وإلا قال مباشرة اللفظ، لكنه يدرك جيداً أن الدلالات ليس حكرها على الألفاظ دون غيرها، ثم إن المترجم/الترجمان وهو يحاول الترجمة قد تصادفه رموز غير لغوية في متن النص المترجم، كأن يجد إشارات ورسوماً وغيرها مما لا يتصل باللغة، وبهذا يكون حرص الجاحظ على البيان في الترجمة واضحاً.

2.2 الجواز المفهومي للترجمة البيانية عند الجاحظ:

ترتكز الترجمة البيانية عند الجاحظ على مفاهيم تؤطرها وتبين خصائصها الأساسية، و يمكن تلخيص تلك المفاهيم في ما يلي:

- الترجمة: باعتبارها صيرورة و سيرورة من العمليات اللغوية و الثقافية التي تنصهر في بوثقة واحدة، و هي عملية شاملة تجمع بين الدقة و الجمال في النقل و الانتقال من لغة/ ثقافة مصدر، إلى لغة/ثقافة هدف، و تتم الترجمة عند الجاحظ بشكل كبير باعتماد البيان الذي يجعلها متفردة شكلا و مضمونا، إن الترجمة عند الجاحظ منفتحة بشكل كبير على المجال الذي تتم فيه، و هي في حاجة إلى التراكم الذي يتيح للترجمان/ المترجم المادة المعرفية و الثقافية التي تنهض بغاية الفهم و الإفهام عنده.

- الترجمان: يستعمل الجاحظ بشكل كبير هذا المفهوم للدلالة على الشخص الذي يقوم بالعملية، و الترجمان عنده لا يطابق المترجم ، فالأول خاص بالترجمة الفورية أو المباشرة؛ حيث ينقل الترجمان المادة موضوع الترجمة بالأداء الصوتي مباشرة، على خلاف المترجم الذي يستعمل أساسا للدلالة على ترجمة النصوص المكتوبة، ولأن الترجمان يكون مباشرة أمام المتلقي الذي ينقل له، فمن المفيد أن يكون متمكنا من البيان وأصنافه، كما يشترط أن يمتلك الفصاحة والقوة على التبليغ والإقناع والتأثير، وأن يحيط الملفوظ بما يخدمه من الأدوات الأخرى كالإشارة وغيرها.

- البيان: إن البيان عند الجاحظ مفهوم عام و شاسع لا يقتصر على اللفظ فحسب، و لكنه يمتد ليشمل أصنافا أخرى، تمت الإشارة إليها سابقا، و تلك الأصناف تساعد الترجمان على تقديم المادة المنقولة حسب مقتضيات السياق و الظرف الذي تجري فيه الترجمة، فالبيان سيرورة من التدليل على المعاني، حيث تكون الشفرة البيانية مناسبة للمنقول و للمنقول إليه و له، يعني أنها مناسبة للمعنى و للثقافة المستقبلية و للمتلقي لهذه الترجمة.

- الفهم و الإفهام: يحضر هذا المفهوم في تصور الجاحظ لكل من الترجمة و البيان، و الفهم مرتبط بالإفهام؛ إذ لا يمكن الحديث عن نقل دون فهم، كما لا يمكن الإفهام دون الفهم، فكيف يُفهم الترجمان ما لم يفهمه هو نفسه!. إن ثنائية الفهم و الإفهام عند الجاحظ تقوم على فك الشفرة موضوع الفهم، ثم ترميز المعنى موضوع التشفير، بمعنى أن الترجمان لا بد أن يمتلك الأدوات و الوسائل التي تؤمن له عمليتي الفهم و الإفهام. لقد راهن الجاحظ كثيرا في مشروعه البياني على الفهم و الإفهام لأنه المدار الذي يجري إليه القائل و السامع، وقد نتج عن ذلك أن وضع الجاحظ لتلك الغاية أصنافا من الدلالات،

والترجمة البيانية عنده أيضا تروم بالدرجة الأولى تحقيق غاية الفهم والإفهام.

3.2 حدود الترجمة البيانية عند الجاحظ:

إذا كانت الترجمة عند الجاحظ تقوم في جانب كبير منها على خاصية البيان في أبعاده المتعددة وأصنافه المختلفة، فإنها — الترجمة البيانية — محكومة بحدود لا تتعداها؛ لأن النصوص وإن كان النقل فيها ممكنا في حدود يسيرة، تفقد قيمتها وموضع الإعجاب فيها، فالجاحظ يستثني من مجال الترجمة البيانية النصوص الشعرية العربية التي تتفرد بالوزن والنظم؛ وهي خصائص لا يقوى البيان على نقلها وترجمة محاسنها إلى اللغات الأخرى؛ لأن الشعر عنده ليس مجرد معان منفصلة عن الوزن والإيقاع، ولكنه كل لا يتجزأ، و ترجمته بالضرورة تجزيء له، ومتى جُزئ فقد حسنه وروعته التي تزيد المعنى قيمة وتأثيرا، يقول الجاحظ: «والشعر لا يستطيع أن يترجم، ولا يجوز عليه النقل، ومتى حُوّل تقطّع نظمه و بطل وزنه، و ذهب حسنه و سقط موضع التعجب ، لا كالكلام المنثور. والكلام المنثور المبتدأ على ذلك أحسن و أوقع من المنثور الذي تحول من موزون الشعر.»⁽³⁵⁾

يعترف الجاحظ هنا بأن الترجمة عموما لا تفي بكل خصائص النص الشعري المترجم، لأن محاولة ترجمته تفقد الأصل خصائصه التي يتفرد بها ضمن الفنون الكلامية، من نظم و وزن، وهما عنصران يحققان الفريدة للنص الشعري على نظيره النثري، وإذا كان الجاحظ هنا يرسم الحدود للترجمة بشكل عام والبيانية على وجه الخصوص، فهو يعي جيدا أن النص الشعري العربي يعد في أعلى مراتب البيان والبلاغة العربية بعد القرآن الكريم، ولذلك فتحويله إلى نثر يفقده الحسن والجمال، وهو بعد الترجمة لا يرقى إلى المنثور في أصل الوضع؛ لأن النقل والترجمة لا ترقى إلى الأصل الذي هو الشعر، وليس نثرا خالصا لأنثر الشعر فيه، و كأن الجاحظ يدعو إلى ترك الشعر في أصله و تذوق معانيه و مميزاته التي لا يحققها النثر من جهة، ومن جهة ثانية يؤكد أن النثر لا يقوم مقام النظم/الشعر مهما بلغ في مطابقتها للمعاني الأصلية، ولا شك أن السر في ذلك راجع إلى أن الشعر-كما أسلفت- كل لا يتجزأ فليس ألقاظا تنقل، وليس معاني تحصل، وليس وزنا يقلد، وإنما هو تفاعل و تداخل لكل تلك العناصر مجتمعة فضلا عن العاطفة الشعرية التي لا يستوعبها المنثور مهما بلغ من الدقة والمطابقة، لأن النثر قد يفى بالمعنى فقط دون غيره من العناصر الأخرى.

خاتمة:

- تتلخص نتائج الدراسة في مسألة الترجمة البيانية عند الجاحظ في ما يلي:
- * وعي الجاحظ المبكر بأبعاد الترجمة وما تستلزمه من ثقافة موسوعية تمكن المترجم من تحقيق هدف العملية بشكل دقيق؛
 - * الترجمة البيانية تراعي المترجم في كل جوانبه اللغوية والجمالية والسيمايائية، وهي ليست عملية ميكانيكية جافة تنقل المعاني، ولا حرفية تتغني إيجاد المقابلات في اللغة الهدف؛
 - * سعى الجاحظ إلى أن تكون الترجمة ممارسة فنية إبداعية تمكن من إيجاد المقابل النصي في اللغة الهدف بنفس الأثر الدلالي والجمالي للأصل؛
 - * الترجمة البيانية عند الجاحظ منفتحة على كل الأصناف الدلالية التي تفي بالغرض، والتي يمكن اعتبار الصورة والأيقونة ضمن تلك الدلالات في عصرنا الحالي، الذي يتسم بالتطور التقني؛
 - * اجتهد الجاحظ للخروج بالترجمة من الحرفية الضيقة إلى رحاب البيان و إمكاناته و امتداداته؛
 - * إيمان الجاحظ بتكامل الترجمة مع البيان في تحقيق مزية الفهم والإفهام؛
 - * تمكن الجاحظ باقتدار أن يؤسس للترجمة البيانية من خلال الربط بين الترجمة والبيان وفق تصور لغوي يعتبر الترجمة قضية لسانية بالأساس.

العوامش:

- (1) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 2، 1965، ج 3، ص: 131.
- (2) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت 2003، (ترجم) المجلد 12، ص: 66.
- (3) الفيروزآبادي محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم المرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط 8، 1426هـ-2005م، 4 / 114.
- (4) الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، طبعة الكويت، 1385هـ-1965م، 2 / 211.
- (5) منتصر عبد الحليم و عطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق، ط 4، 1425هـ-2004م، 1 / 81.

- (6) Catford J. C.(1965); A Linguistic Theory of Translation. An Essay in Applied Linguistics, London: Oxford University press, P. 20.
- (7) House J. (1997); A Model for Translation Quality Assessment, tubingen, P. 31.
- (8) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان-بيروت، ط 1986م، مادة (ب ي ن)، ص: 29.
- (9) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م، ج 1، ص: 76.
- (10) المصدر نفسه، ص: 75.
- (11) المصدر السابق، ص: 76.
- (12) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 2، 1384هـ- 1965م، ج 1، ص: 48.
- (13) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م، ج 1، ص: 79.
- (14) الحيوان، ج 1، ص: 50.
- (15) البيان و التبيين، ص: 77.
- (16) المصدر نفسه، ص: 78.
- (17) المصدر نفسه، ص: 79.
- (18) المصدر نفسه، ص: 79.
- (19) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 2، 1384هـ- 1965م، ج 1، ص: 47.
- (20) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان و التبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م، ج 1، ص: 80.
- (21) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 2، 1384هـ- 1965م، ج 1، ص: 48.
- (22) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط 7، 1418هـ- 1998م، ج 1، ص: 81.
- (23) المصدر نفسه، ص: 81 - 82.
- (24) المصدر نفسه، ص: 76.
- (25) المصدر نفسه، ص: 76.
- (26) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 2، 1965، ج 1، ص: 33 - 34.
- (27) المصدر السابق، ص: 44 - 45.
- (28) المصدر نفسه، ص: 77.

- (29) المصدر السابق، ص: 75 - 76.
(30) المصدر السابق، ص: 76.
(31) المصدر السابق، ص: 77-78.
(32) المزمع الأية 5.
(33) الجاحظ، الحيوان، ص: 78.
(34) المصدر نفسه، ص: 78.
(35) المصدر نفسه، ص: 75.

